



جهود العلامة عبد الله كنون في الدفاع عن القرآن الكريم: دراسة في كتابه "فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين"

د. عبد الإله الإدريسي

دكتوراه في العقيدة والفكر الإسلامي- المغرب

ملخص البحث:

يروم هذا البحث إبراز جهود العلامة عبد الله كنون في الدفاع عن القرآن الكريم ضد الشبه المثارة بخصوصه من قِبَل المبشرين النصارى، من خلال كتابه "فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين"، وينقسم البحث إلى محورين اثنين خصص الأول لبيان المعالم المنهجية المميِّزة للكتاب المذكور، وخُصِّص الثاني لردود العلامة كنون على مضمون هذه الشبه، متوسلا في ذلك بالمنهجين الاستقرائي والاستنباطي. وخلص العمل إلى جملة نتائج أبرزها دفاع العلامة كنون عن ربانية الوحي القرآني، ورده للشبه التي ترمي إلى مساواة القرآن الكريم بالكتاب المقدس.

الكلمات المفتاحية: القرآن الكريم، شبه المبشرين، رد الشبه، معالم منهجية.

Abstract:

This research revolves around the great efforts done by the scholar Abdellah Guennoun, in defending the Holy Quran against the suspicions raised by the Christian missionaries, throughout his book “ The Missionaries’ Scandal in their outcry of the Holy Quran”. The research is divided into two parts. The first part is devoted to the distinctive methodological features of the book mentioned above. While the second part is devoted to the scholar Abdellah Guennoun’s reactions on the suspicious contents relying on both the inductive and deductive methods.

The research comes up with several crucial results among which is the scholar Guennoun’s defense of the divinity of Quranic revelation and his response to the suspicions that aim to compromise the Holy Quran with the Holy Book (Bible).

Key words: Holy Quran, Missionaries’ suspicions, Suspicions’ response, Methodologicl features.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد، فقد استطاع علماء المسلمين عبر التاريخ الإسلامي أن يشكلوا حصنا منيعا في وجه أولئك الذين سعوا إلى النيل من العقيدة الإسلامية وأصولها والتي منها القرآن الكريم، وسيزداد التحامل على العقيدة الإسلامية ومرتكزاتها بما فيها كتاب الله تعالى عقب تراجع الدول الإسلامية وضعف الكثير منها، وسيظهر ذلك على سبيل المثال في القرن التاسع الهجري بعد سقوط الأندلس وما لقيه أهلها من تضييق عقدي وإكراه ديني، وإبّان الحملات الصليبية على المشرق الإسلامي(490 -690 هج) بمباركة الكنيسة البابوية، إضافة إلى الاحتلال الغربي للبلاد الإسلامية في العصر الحديث، الذي بدأت بوادره الأولى مع الحملة الفرنسية على مصر (1212-1216هج) فكانت مقدمة لهيمنة عدد من الدول الأوربية على بلدان العالم الإسلامي بما فيها بلاد المغرب الإسلامي، وما عرفته هذه الفترة الحرجة من التاريخ الإسلامي من تجنيد الدول المحتلة لمؤسساتها وجمعياتها التنصيرية، وجميع إمكانياتها البشرية والمالية لثني المسلمين عن عقائدهم وردّهم عن دينهم وكتاب ربهم.

في هذا السياق يأتي كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية" الذي طبع في مصر منذ وقت مبكر (1911م) كمحاولة لتحقيق أغراض المحتل السالفة الذكر، والتي منها النيل من مصداقية الوحي بهدم ثوابت القرآن الكريم وأصوله العقدية، والكتيب وإن كان صغير الجِرم إلا أن ما ضمّنه صاحبه[1] فيه من شبهات وأباطيل عظيم الجُرم، لما فيه من تشويش على عقائد العامة ذات الصلة بالكتاب العزيز، وتحريف جملة من قضاياه، والنيل من إجماع الأمة حول ربانية مصدره.

إذا كان الكتيب سالف الذكر قد طبع بالمشرق العربي، إلا أن نسخا منه وصلت إلى المغرب ووزعت من لدن جماعة من المبشرين الإنجيليين. وهذه الجماعة استغلت ومن دون شك ظروف الاحتلال الأجنبي لهذا البلد لزرع بذور الفتنة والتفرقة بين أبناء الوطن الواحد، ولتشكيك المغاربة في عقيدتهم وثوابت دينهم التي يعد القرآن الكريم أصلا من أصولها.

(1) تجدر الإشارة إلى أن اسم مؤلِّف" الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية" لم يرد في النسخة التي تحصّلت لنا، وهي نسخة المطبعة الإنكليزية الأمريكانية ببولاق مصر، الطبعة الثالثة، 1911م. بينما يظهر من كلام العلامة عبد الله كنون في كتابه "فضيحة المبشرين" أنه حصّل على نسختين من الكتيب المذكور، ولم يرد عنده بدوره اسم المؤلِّف في النسخة الأولى منه، بينما وورد ذكر اسمه في النسخة الثانية، ينظر في ذلك: فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين، عبد الله كنون الحسني، المطبعة المهدية، تطوان المغرب، طبعة 1365 هـ 1946م، هامش ص 9 و متن ص 63.

لم يقف علماء المغرب أمام مثل هذه الهجمات التنصيرية موقف المتفرج بل كانت لهم مواقف مشرفة في هذا المضمار[1]، ومن هؤلاء العلامة عبد الله كنون[2] الذي اطلع عل مضمون الكتيب المذكور ورد أباطيله، وفند مزاعمه، بأدلة متماسكة وحجج وافية، وألّف بخصوصه مصنفه "فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين" ليؤدي بذلك فرضا من الفروض الكفائية التي يُندب إليها العلماء في مثل هذه النوازل والملمّات، ولينضاف بذلك إلى ركب العلماء المسلمين ومنهم علماء الغرب الإسلامي الذين انتصروا للكتاب العزيز وردّوا شبهات خصومه بتآليفهم المحكمة وردودهم القيمة[3].

---

(1) من إسهامات علماء المغرب وباحثيه في رد خطر التبشير الذي يظهر أنه استمر نشاطه بطريقة أو بأخرى رغم حصول المغرب على استقلاله وجلاء المحتل الفرنسي عنه، مشاركاتهم في المجلات والصحف الوطنية، تنويرا للرأي العام وتحذيرا من دسائس المبشرين وشبههم، وقد أسهمت صحيفة الميثاق الصادرة عن رابطة علماء المغرب والتي تولى رئاستها وإدارة تحريرها العلامة عبد الله كنون، بدور مهم في هذا الصدد من خلال جملة من المقالات ذات الصلة بالموضوع: للاطلاع على بعض عناوين المقالات الصادرة عن صحيفة الميثاق ذات الصلة بموضوع التبشير بالمغرب، ينظر: الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بلقاسم الحناشي، تقديم عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والمورسكية والتوثيق والمعلومات زغوان، 1989م، ص 32-33.

(2) العلامة عبد الله بن عبد الصمد كنون الإدريسي الحسني، من علماء المغرب المعاصرين الذين جنّدوا فكرهم وقلمهم لخدمة قضايا الأمة الدينية والفكرية والثقافية، والدفاع عنها في وجه الاستعمار ودعاة التغريب، تقلّد منصب وزارة العدل في المنطقة الخَلِيفِيَّة بتطوان، وعاملا على مدينة طنجة، كما تولى رئاسة رابطة علماء المغرب، وإدارة صحيفة الميثاق الصادرة عن الرابطة المذكورة، كما تقلّد مهاما علمية خارج المغرب منها عضوية المجمع العلمي العربي بدمشق، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر، والمجمع التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي بمكة، وبهيئة القدس العلمية، وعضوا شرفيا بمجمع اللغة العربية بالأردن، والمجمع العلمي العراقي، ولد بفاس عام 1326 هج، وتوفي بطنجة عام 1409 هج. خلّف الأستاذ كنون جملة من المؤلفات في مجالات الفكر الإسلامي والأدب والثقافة توحي بموسوعيته وشدة اطلاعه منها:

تفسير سورة المفصل من القرآن الكريم، و أربعون حديثا في فضل القرآن وتعليمه وتعلمه، والأربعون الطبية المستخرجة من سنن ابن ماجة وشرحها، وعلى درب الإسلام، ونفي تقوّل سخيف على الجناب المحمدي الشريف، والألفاظ السنية في الألفاظ السنية، ومحاذي الزقاقية، والنبوغ المغربي في الأدب العربي، و ذكريات مشاهير رجال المغرب، وخل وبقل، وفي اللغة والأدب، وشرح الشمقمقية، وغيرها من المؤلفات الأخرى.

لمزيد تفصيل بخصوص ترجمة العلامة عبد الله كنون ينظر: مذكرات غير شخصية، عبد الله كنون الحسني، منشورات جمعية مكتبة عبد الله كنون، طبعة 2000م، وعبد الله كنون العالم المصلح، إبراهيم بن أحمد الوافي، منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، سلسلة مشاهير علماء المغرب(9) الرابطة المحمدية للعلماء، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط الطبعة الأولى 1434 هـ 2013م، والعلامة عبد الله كنون دراسات في فكره وأدبه، جماعة من الباحثين، تنسيق وتقديم محمد المتقن، مطبعة وراقة بلال، حي الأمل النرجس فاس، الطبعة الأولى 2018م، وعبد الله كنون شخصه وفكره، أشغال أيام دراسية حول شخص وفكر عبد الله كنون، تنظيم الجمعية المغربية للتضامن الإسلامي، إعداد وتنسيق عبد الرحيم بن سلامة، مطبوعات الجمعية المغربية للتضامن الإسلامي، مطبعة المناهل، طبعة 2007م، والعلامة عبد الله كنون رئيس رابطة علماء المغرب رحمه الله، حياته الشخصية وآثاره العلمية، جمع وترتيب عماد الجراري، منشورات مركز مرآة الزمان للبحث العلمي، دار ابن القيم الرياض، الطبعة الأولى 1441 هـ 2020 م، ومفكرون أدباء من خلال آثارهم، أمور الجندي، دار الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، الطبعة الأولى، بدون تاريخ ط، ص 139 وما بعدها.

(3) لعلماء المسلمين مشرقا ومغربا، وعبر فترات تاريخية مختلفة، جهود حثيثة في رد شبه المخالفين المثارة بخصوص قضايا الوحي قرآنا وسنة، إضافة إلى انتصارهم لقضايا الإسلام المختلفة، وردهم لمزاعم المشككين بخصوصها، ومن أمثلة المصنفات التي اهتمت بذلك نذكر:

الرد على أصناف النصارى، والدين والدولة في إثبات نبوة النبي محمد ﷺ، لعلي بن ربن الطبري، والرد على النصارى، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، والفصل في الملل و الأهواء والنحل، و الرد على ابن النغريلة اليهودي، لابن حزم الأندلسي، وشفاء الغليل فيما وقع في التوراة والإنجيل

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا العمل في الآتي:

- تسليط الضوء على طبيعة شبه المنصرين المتعلقة بالقرآن الكريم والموجَّهة إلى المسلمين.
- التعريف بجهود علماء المغرب الأقصى في كشف شبه المنصّرين ذات الصلة بالقرآن الكريم وردّها.
- بيان المكانة العلمية لمصنفات المغاربة المنتصرة لقضايا الكتاب العزيز.

إشكال البحث:

الإشكال المتعلق بهذا العمل يكمن أساسا في تتبع جملة من الشبهات التي أثارها بعض المبشرين الإنجيليين ذات الصلة بقضايا القرآن الكريم، ومنها ادعاؤهم أن القرآن لا يوجب فقط على أهل الكتاب أن يقبلوا الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد بل يحكم كذلك على أهل الإسلام بقبولهما والتصديق بهما، وأن الكتاب العزيز غير ناسخ للكتب السماوية السابقة ولم يقل بتحريفها، وأن ذلك محض تأويل من لدن علماء المسلمين، إلى غير ذلك من الشبهات المختلفة التي أثارها هؤلاء، وعرضها العلامة كنون وردَّ عليها، مع إبراز المعالم النقدية التي اقتفى أثرها هذا الأخير في هذه الردود، والإفصاح عن بعض خصائصها ومميزاتها.

فما هي، أبرز الشبهات التي أثارها بعض المبشرين الإنجيليين والمتعلقة بالقرآن الكريم وفق ما جاء في كتاب "فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين"؟ وإلى أي حد استطاع هذا المصنَّف أن ينتصر لقضايا القرآن الكريم مضمونا ومنهجا ؟ وماهي أهم المعالم النقدية التي وردت فيه وميّزت فكر العلامة عبد الله كنون في معرض رده على شبهات المبشرين ذات الصلة بالكتاب العزيز؟

أهداف البحث:

أما عن أهداف هذا العمل فيمكن حصرها في الآتي:

من التبديل، لأبي المعالي الجويني، وبذل المجهود في إفحام اليهود، للسموأل بن يحيى المغربي، وتحفة الأريب في الرد على أهل الصليب، لعبد الله الترجمان الأندلسي، والأجوبة الفاخرة عن الأسئلة الفاجرة في الرد على الملة الكافرة، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، والإعلام بما في دين النصارى من الفساد و الأوهام وإظهار محاسن دين الإسلام وإثبات نبوة محمد عليه الصلاة والسلام، للإمام القرطبي، ومقامع الصلبان، لأحمد بن عبد الصمد الخزرجي، والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، وهداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، لابن قيم الجوزية، وإظهار الحق، لرحمت الله الهندي.

- بيان المعالم النقدية التي ميزّت فكر العلامة عبد الله كنون في رده على افتراءات غير المسلمين بخصوص قضايا القرآن الكريم.
- بيان خصوصية منهج العلامة كنون في الرد على شبه غير المسلمين والانتصار للكتاب العزيز.
- بيان الشبهات التي أثارها غير المسلمين بخصوص القضايا القرآنية، الواردة في كتاب "فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين".

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة في الموضوع نذكر:

- **القرآن والمبشرون، لمحمد عزة دروزة**[1]: رام صاحبه من خلاله بيان المغالطات التي ألصقها أحد المبشرين بالقرآن الكريم، تعلقت بصفات المسيح وأمه عليهما السلام، وبعالمية الدعوة الإسلامية، وبنظم القرآن الكريم، وبحال اليهود والنصارى في الكتاب العزيز، والكتاب في عمومه تنبيه لما يقع فيه المبشرون من سوء فهم وتأويل منحرف لنصوص الوحي القرآني.
- **مصدر القرآن دراسة لشبهات المستشرقين والمبشرين حول الوحي المحمدي، لإبراهيم عوض**[2]: الكتاب رد للشبه التي أثارها المبشرون والمستشرقون بخصوص ربانية القرآن الكريم، إذ يبرز مضمونه مميزات وخصائص الذكر الحكيم، مع رده للموانع القادحة في تلقي النبي ﷺ للوحي القرآني.
- **الإسقاط في مناهج المستشرقين والمبشرين، لشوقي أبو خليل**[3]: سلطت هذه الدراسة الضوء على جملة من شبهات المستشرقين والمبشرين بخصوص قضايا الإسلام والمسلمين، كقضية العلم، والمرأة، والأقليات غير المسلمة، وانتشار الإسلام، إضافة إلى بعض قضايا القرآن الكريم، وغيرها من القضايا الأخرى التي عدّها صاحب الدراسة من إسقاطاتهم[4] لما فيها من التحامل، والبعد عن الموضوعية العلمية،

---

(1) منشورات المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، دمشق سوريا، الطبعة الثالثة 1399هـ 1979م.

(2) منشورات دار زهراء الشرق، القاهرة، طبعة 1997م.

(3) منشورات دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، طبعة 1419 هـ 1998م.

(4) الإسقاط: (Projection) حيلة لا شعورية تتلخص في أن ينسب الإنسان عيوبه ونقائصه، ورغباته المستكرهة، ومخاوفه المكبوتة التي لا يعترف بها، إلى غيره من الناس، أو الأشياء، أو الأقدار، أو سوء الطالع...وذلك تنزيها لنفسه، وتخففا مما يشعر به، من القلق أو الخجل أو النقص أو الذنب. أصول علم النفس، عزة أحمد رابح، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة السابعة، 1968م، ص 478.

متبعا في ردّها منهجا عبّر عنه بقوله: "سنذكر كل إسقاط، ونشرح وبشكل مفصل أن هذا الإسقاط فيهم وفي عقيدتهم، وفي سلوكهم، وفي كتبهم، ومع ذلك يحاولون وصم الإسلام به"[1].

- ويلاحظ على هذه الدراسات أنها سعت إلى بيان مزاعم الطاعنين في الإسلام والقرآن الكريم ودحضها، وهي تتقاطع في هذا الشأن مع هذه الدراسة التي تسعى بدورها إلى تسليط الضوء على جهود المغاربة في كشف شبه المبشرين بخصوص قضايا القرآن الكريم وردّها منهجا ومضمونا.

خطة البحث:

من أجل تفصيل القول في هذا الموضوع ارتأيت أن أعالجه وفق العناصر الآتية:

مقدمة العمل: تضمنت الإشارة إلى أهمية الموضوع، مع ذكر إشكاله، وأهدافه، والدراسات التي سبقته، وخطته، ومنهجه.

المبحث الأول: الشبهات المثارة حول القرآن الكريم من خلال كتاب "فضيحة المبشرين": معالم منهجية

المبحث الثاني: ردود العلامة كنون على الشبه المثارة حول القرآن الكريم من خلال الكتاب المدروس

خاتمة الموضوع: احتوت ذكرا لأبرز النتائج والتوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة العلمية.

المنهج العلمي المعتمد:

أما المنهج المزمع اعتماده في بناء هذا البحث فيقوم على:

المنهج الاستقرائي: إذ إن مضمون الشبه الواردة في كتاب فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين وردّ العلامة كنون لها، وبيان منهجه في ذلك يقتضي استقراء ما أورده هذا الأخير في كتابه المذكور.

المنهج الاستنباطي: وقد تم التوسل به في تعليل وتحليل ما تم استقراؤه.

المبحث الأول: الشبهات المثارة حول القرآن الكريم من خلال كتاب "فضيحة المبشرين": معالم منهجية

من معالم الأصالة المنهجية في رد الشبهات المثارة حول الكتاب العزيز التي ميزت مصنَّف "فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين" نذكر:

المطلب الأول: دوافع تأليف الكتاب وإشكاليته

(1) مقدمة الإسقاط في مناهج المستشرقين والمبشرين، شوقي أبو خليل، ص 16.

ورد في مقدمة الكتاب المذكور إفادات تعرب عن القصد من تأليفه، وتكشف عن إشكاله، وبيانها كالآتي:

الفرع الأول: دوافع تأليف الكتاب

من هذه الدوافع:

أ- مقاومة محاولات تنصير المغاربة:

يبدو أن نشاط الحركة التبشيرية في الفترة الاستعمارية كان قويا فـ "قد واصلت هذه الحركة العمل بسياسة (لا فيجيري)[1] التنصيرية في بلدان المغرب العربي فيما بعد، حيث فتح لها ميدان آخر في مطلع القرن العشرين هو المغرب الأقصى، إذ منذ فرض الحماية الفرنسية عليه آنذاك، بوشر في تنفيذ تلك السياسة، وأخذ المنصّرون يجوبون القرى والبوادي يدعون الأهالي إلى المسيحية مستعملين في ذلك الكثير من الإغراءات لجذبهم، هذا من ناحية ومن ناحية ثانية، ولإحداث التخلخل في المجتمع وحلِّ عرى روابطه ليسهل التسلل إليه، بوشر في بث روح الشقاق بين العرب والبربر فيه، وما الظهير البربري إلا أحد الأدلة الهامة على ذلك"[2].

يظهر إذن أن الحملات التنصيرية، الموجَّهة للمغاربة، اعتمدت العمل الميداني، كأسلوب من أساليب اشتغالها، بحرص أفرادها على الوجود في الأماكن والفضاءات العمومية، بغرض الإغراء والاستمالة، وهو ما قد يفهم من قول الأستاذ كنون: "حمل إلي مسلم غيور كتيبا صغيرا في نحو ثلاثين صفحة اسمه "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية" وقال لي إنه وجد جماعة من المبشرين الإنجيليين يوزعونه مجانا بين المارة في شارع عمومي، فتطاول لأخذ نسخة منه، فما حصل عليه إلا بشق الأنفس، لكثرة الزحام على طلبه من العوام والصبيان وأشباههم، فعلمت حينئذ أن وراء الأكمة ما وراءها"[3].

---

(1) حول سياسة الكردينال لا فيجيري التنصيرية بكل من المغرب والجزائر وتونس، وأبرز أهدافها وأنشطتها التنصيرية، ينظر: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر(1830-1871) خديجة بقطاش، منشورات دحلب، الجزائر، طبعة 1992م، ص 105 وما بعدها، ومدخل إلى تاريخ حركة التنصير، ممدوح حسين، دار عمّار للنشر عمان، الطبعة الأولى 1416 هـ 1995م، ص 74 وما بعدها.

(2) مدخل إلى تاريخ حركة التنصير، ص 81-82.

(3) فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين، ص 2.

المتأمل في نص الشـــاهد[1] يعلم أن الفئة المســـتهدَفة من مثل هذا الكتيب لم تكن النخب العلمية من أهل الاختصـــاص الذين لهم القدرة على تمحيص الأقوال ورد الأباطيل والشـــبهات، بقدر ما كان موجها إلى العامة[2] الذين يسـهل الإيقاع بالبعض منهم في شـراك الفتن والمغالطات، ولا شـك أن ذلك من الأسـباب الباعثة للأسـتاذ كنون على تأليف كتابه "فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين".

ب- الدفاع عن القرآن الكريم:

لعل من الأسباب التي دفعت العلامة كنون كذلك إلى تأليف كتابه المذكور، الرغبة في إنصاف القرآن الكريم، ورد الشـبه المثارة بخصوصـه، وبيان معناها الصـحيح، وهو ما يوحي به على الأقل كلامه الآتي بخصـوص مضـمون كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المســـيحية": "وما اطلعت منه على ثاني الوجهين حتى تحققت أنها حيلة شيطانية من حيل هؤلاء الدعاة الممقوتين، اتخذت آيات الله ستارا، والاحتكام إلى القرآن شعارا ليروج باطلها على السـذج والأغرار ومن في حكمهم ممن لا يميزون بين نافع وضـار"[3]. ويزيد العلامة كنون في بيان هذا الأمر بقوله: "وقد يقع ذلك الكتيب في يد من لا يدري حقيقته فيغتر به، لا ســـيما وهو مشـــحون بالآيات القرآنية وأقوال المفسرين التي يتوهم مؤلف الكتيب أنها شاهدة له ولا يعلم أنها حجة عليه"[4].

ج- فضح أغراض المبشرين:

استهدفت الحملات التنصيرية الموجهة إلى العالم الإسلامي ومنه المغرب العقيدة الإسلامية لمركزيتها وقيمتها في حياة الفرد والجماعة، وعن مكانة هذه الأخيرة وأهميتها يقول الأسـتاذ علال الفاسـي(ت 1394 هج): "فالعقيدة

---

(1) لا تسعفنا المعطيات التي قدمها العلامة عبد الله كنون من خلال هذا الشاهد ومن خلال باقي مضامين كتابه "فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين" بالجزم بالفضاء المستهدَف من حملات المبشرين التنصيرية التي تحدث عنها، إلا أننا مع ذلك نرجح أن تكون مدينة طنجة مسرحا لها، لاعتبارات منها أن وضعها إبان الفترة الاستعمارية كمدينة دولية اجتمعت فيها تمثيليات كثير من الدول الاستعمارية بحكم مصالحها السياسية والاقتصادية، سمح في الغالب للمبشرين بممارسة أنشطتهم التنصيرية في جو من الحماية سواء من لدن دولهم أو من لدن الدول الأخرى التي كان معظمها على الملة النصرانية، والاعتبار الآخر هو كون طنجة كذلك المدينة التي نشأ فيها الأستاذ كنون وقضى فيها جل حياته، وعايش كثيرا من أحداثها.

(2) مما يوحي باستهداف سياسة التنصير للعامة ما أشارت إليه بعض الدراسات اعتمادا على مجلة "المغرب الكاثوليكي" في عددها الأول (يونيه سنة 1931) من انتشار المراكز التبشيرية في عمق المجتمع المغربي إبّان الفترة الاستعمارية، بتوزعها على عدد مهم من مراكز التراب الوطني: لمزيد تفصيل ينظر: فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى، محمد المكي الناصري، منشورات شركة بابل، الطبعة الثانية، بدون تاريخ ط، ص 102-103-104.

(3) فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين، ص 2.

(4) المصدر السابق، والصفحة السابقة.

إذن هي منتهى ما تصل إليه الجماعة لحفظ كيانها، وتحقق أهدافها الفطرية في قيام حياة اجتماعية منتظمة، متحركة ودائمة. ومادامت العقيدة فإن الجماعة تدوم، فإذا زالت، فإن تلك الجماعة تنحل وينقرض وجودها"[1].

لذا فإن من دوافع تأليف العلامة كنون لكتابه السالف الذكر وعيه بالمهمة المنوطة بالعلماء في مثل هذه المنعطفات التاريخية والمتمثلة في رد الهجمات التي تستهدف العقيدة الإسلامية، والوقوف في وجه الحملات التبشيرية النصرانية، المستهدفة للمغاربة والمسلمين عموما في عقائدهم، وهذا ما ألمح إليه بالقول حين حديثه عن أغراض التبشير والمبشرين وموقفه من سياستهم: "وقد كان في الإعراض عنهم استخفاف بهم واحتقار لشأنهم، ولكن شرهم قد تفاقم، وكيدهم قد تعاظم، حيث إنهم لم يبقوا مقتصرين على السب والثلب كما كان شأنهم من قبل، بل تعدوا ذلك إلى الوسوسة وتشكيك بعض المغفلين من المسلمين في عقائدهم، فوجب لذلك الضرب على أيديهم وتبيين الحق لمن يشوش على شيء من كلامهم، فلا يقع أحد بعد في حبائلهم"[2].

الفرع الثاني: إشكالية الكتاب

المتأمل في مضمون الكلام السالف والكلام الذي سنورده يتأكد له الإشكال الرئيس الذي يروم العلامة عبد الله كنون مقاربته في كتابه "فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين". يقول هذا الأخير: "ولما كانت الفكرة التي بني عليها هذا الكتيب هي الدعوة إلى التمسك بالكتاب المقدس باعتباره وحيا منزلا من السماء، لم يعتره تبديل ولا تغيير، وبذلك فالعمل به باق مستمر ولو بعد نزول القرآن، لأن القرآن لم ينسخه ولم يبطله، بل أثبته وصدقه، وكانت هذه الأمور من المسائل الجوهرية في الاعتقاد... رأيت أن أتتبع مواضع الخطأ فيه، منبها على ما كان منها بسوء فهم، أو سوء قصد"[3].

يظهر إذن أن عماد إشكال كتاب "فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين" يتمحور حول قضيتين مركزيتين وهما:

- رد شبهة القول بربانية الكتب المقدس، وأنه وحي منزل من السماء لم يعتره تغيير أو تبديل.
- رد شبهة القول بأن القرآن الكريم لم ينسخ الكتاب المقدس ولم يبطله بل أثبته وصدقه، إذ العمل به باق مستمر ولو بعد نزول القرآن الكريم.

المطلب الثاني: كتاب "فضيحة المبشرين": دراسة في المصادر والوظائف

(1) دفاع عن الشريعة، علال الفاسي، تقديم دريسا تراوري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، طبعة 2011م، ص 40.
(2) فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين، ص 3.
(3) المصدر السابق، ص 2.

لاشك أن الشبه التي أثارها غير المسلمين بخصوص القرآن الكريم استدعت من الأستاذ كنون الاعتماد على جملة من المصادر لردها وبيان زيفها، وهذا ذكر لبعض هذه المصادر مع بيان الغرض المرجو منها:

الفرع الأول: القرآن الكريم

الغرض من استعانة العلامة كنون بآيات القرآن الكريم هو:

أ- إيراد المعنى الصحيح للآيات الكريمات:

يتكرر سوق الأستاذ كنون للآيات الكريمات في كتابه "فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين"، ومنها التي أوردها القس صاحب كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية" في معرض إثارته لشبهات مختلفة، كتلك التي استدل بها لتأكيد زعمه القاضي بوجود الإنجيل الأصلي في العهد النبوي، وغرض العلامة كنون من استحضار هذه الآيات بيان المعنى الصحيح المرجو منها، وكشف ما أورد القس بخصوصها من المعاني الفاسدة[1].

ومما يلاحظ في رد العلامة كنون على الشبهة المذكورة ذات الصلة بالآيات الكريمات حسن اقتفائه لأثر الدليل القرآني واستثماره له بحسب ما يقتضيه سياق الكلام والمحاجة وهو ما قد يفهم من كلامه الآتي: "وإلى هذا الحد لم ننظر في الآيات القرآنية وأقوال المفسرين التي زعم أنها تناقض القول بفقدان الإنجيل، وجملتها عنده تسع آيات، ولا دليل في واحدة منها على زعمه، إلا ما تخيله بوهمه، فنحن نتبعها واحدة واحدة، ونعقب على كل منها بما يقتضيه المقام لإزالة ما عسى أن يتعلق بذهن القارئ من الأوهام"[2].

ب- تقرير الحقائق:

من أغراض استدعاء الآيات الكريمات عند العلامة كنون التأكيد على حقائق بعينها لها صلة بمضمون قضية من القضايا المعالجة، وهذا يتكرر في مواضع عدة من كتابه "فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين"، ومن ذلك مثلا استدلاله بالقرآن الكريم لتقرير علّة وقوع النسخ في الإسلام، موردا ذلك بقوله: "وبعد هذا البيان يعلم أن إيمان المسلمين بالكتب المنزلة هو إيمان صحيح لا مجال للريب فيه لأنه مؤيد بالأدلة الثابتة من النقل والعقل، غاية الأمر أنهم يعتقدون أن بعض الأحكام لم تبق ملائمة للزمان والمكان والأحوال التي بعث فيها محمد عليه

(1) ينظر في الآيات الكريمات التي ساقها القس صاحب كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية" للاستدلال بها في معرض إيراده لشبهة شهادة القرآن الكريم بوجود الإنجيل الأصلي في العهد النبوي، ورد العلامة كنون على هذه الشبه ببيانه للمعنى الصحيح لهذه الآيات في: المصدر السابق، ص 35 وما بعدها.

(2) المصدر السابق، ص 34-35.

السـلام فانتهى العمل بها، وبدلت بما خير منها للأمة: ﴿مَا نَنسَخْ مِنَ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة، آية 105] ولا يعاب عليهم ذلك لأنه سبق أن كان نظيره في الشرائع المتقدمة"(1).

الفرع الثاني: مصادر التفسير

انفتح الأستاذ كنون على مصادر التفسير، وكان هذا الانفتاح بغية تحقيق الآتي:

أ- الاستدلال والاستشهاد:

كثيرا ما يستدل العلامة كنون بأقوال المفسرين لتعزيز ما ذهب إليه في قضية بعينها، ومن ذلك استدلاله مثلا بنص ابن جرير الطبري (ت 310 هج) حين بيانه لمعنى حقيقة إقامة اليهود والنصـارى للتوراة والإنجيل، مما نص عليه بالقول "وإليك ما قاله ابن جرير الطبري في تفسـير الآية الأخيرة مما يعضـد ما ذهبنا إليه في إقامة التوراة والإنجيل المطلوبة من أهل الكتاب"(2).

ب- تمحيص الأقوال وتحقيق القضايا:

يظهر ذلك من استحضـار الأستاذ كنون لأقوال المفسـرين من مصـادرها، ومنها تلك التي زعم القس أنه اعتمدها دليلا، والغرض من ذلك بيان تهافت هذا الأخير ومجانبة ما أورده لكبد الحقيقة، كتمحيصـه القول فيما نسبه القس إلى بعض المفسرين من قولهم باشتمال الكتب السماوية على التحريف المعنوي دون اللفظي، وهو ما ذكره بالقول: "وأشـار بعدها إلى أن نص البيضـاوي والفخر الرازي يؤيد أن المراد في الآية التحريف المعنوي لا اللفظي، وهنا لا يمكننا إلا أن نورد النص المذكور فنرى من أين أخذ المؤلف تأييده لذلك"(3).

ج- نقد أقوال المفسرين:

في مناسـبات أخرى ينفتح العلامة كنون على متون التفسـير بغرض نقد بعض مضـامينها، وردّ ما احتج به القس منها، وعدِّه من المسلمات العلمية وهي ليست كذلك، ومن ذلك قول الأستاذ كنون في هذا الشأن حكاية عن القس فيما ادعاه من اختصـاص النسـخ بالأمة المحمدية دون غيرها من الأمم السـابقة محتجا في ذلك بالإمام السـيوطي (ت 911 هج): "واسـتدل على ذلك بقول السـيوطي في الإتقان إن النسـخ مما اختص الله به هذه

---

(1) فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين، ص 8.

(2) المصدر السابق، ص 16.

(3) المصدر السابق، ص 46-47.

الأمة"[1]. ثم يرُدّ العلامة كنون على ذلك بالقول: "أما قول السيوطي إن النسخ مما اختص الله به هذه الأمة فمردود من النصوص الناسخة والمنسوخة التي نقلناها سابقا عن العهدين القديم والجديد"[2].

الفرع الثالث: الحديث النبوي وأعلامه

تكمن أهمية استحضار نصوص الحديث النبوي وأعلامه عند العلامة كنون تحقيقا للآتي:

أ- تأكيد حجية السنة النبوية:

إذ يظهر ذلك من رد الأستاذ كنون على ما ادّعاه القس صاحب كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية"، من أن نسخ الكتب السماوية السابقة غير وارد في السنة المشرفة وأقوال الصحابة رضوان الله عليهم[3]، حيث أورد العلامة كنون في هذا الباب جملة أحاديث نبوية، وأقوال الصحابة الكرام[4] تدل على هذا النوع من النسخ، ثم عقّب على هذه الأحاديث بما يدل على حجية السنة النبوية في التشريع بإفادتها بدورها لحكم النسخ بقوله: "فهذه أحاديث النبي ﷺ وأصحابه دالة دلالة صريحة لا ضمنية على ما نفاه المؤلف فإن قال إنه ليس فيها ذكر للنسخ نقول إن النسخ هو أقل ما تدل عليه لأنه ﷺ لا ينهى عنها إلا إذا كانت منسوخة أو محرفة، والتحريف مذكور في أثر ابن عباس ثم العبرة بالمعاني لا بالألفاظ، فليختر المؤلف لنفسه بأي علتي النهي يأخذ"[5].

ب- رد الاستدلال بالشاذ والمخالف:

انفتح العلامة كنون كذلك على بعض أعلام الحديث النبوي ومنهم الإمام البخاري لرد استدلال القس وإبطال ما أورده من كلام هذا الإمام الذي يفهم منه قوله بالتحريف المعنوي دون اللفظي للكتب السماوية السابقة، معتبرا أن ذلك من رأي البخاري دون غيره، وهو ما يظهر من قول العلامة عبد الله كنون حكاية عن القس وردا عليه في الآن نفسه: "ثم عقب ذلك بالثناء على البخاري وصحيحه، ونقل عنه في تفسير هذه الآية ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء، آية 45] قوله:﴿يُحَرِّفُونَ﴾ يزيلون، وليس أحد يزيل لفظ

(1) المصدر السابق، ص 25.

(2) المصدر السابق، ص 27.

(3) ينظر في الشبهة التي أوردها القس صاحب كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية" والمتعلقة بكون النسخ غير وارد في السنة النبوية في: الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية، ص 16، وفضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين، ص 27.

(4) ينظر الأحاديث الشريفة التي استدل بها الأستاذ كنون لرد ما ادعاه القس من عدم وجود النسخ في السنة النبوية، في: فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين، ص 27-28.

(5) المصدر السابق، ص 28-29.

كتاب من كتاب الله عز وجل، ولكنهم يحرفونه يؤولونه عن غير تأويله.. وما أثنى به على البخاري وصـــحيحه هو كما قال وفق ما قال، وما نقل عنه هو رأي له لم يتابع عليه"[1].

الفرع الرابع: مصادر علم مقارنة الأديان الإسلامي

من أغراض استدعاء الأستاذ كنون لمصادر هذا العلم وأعلامه نذكر:

أ- الاستدلال برأي علماء المسلمين المتخصصين في علم مقارنة الأديان:

إذ القصـد من ذلك تعزيز الردود بخصوص الشبهات المثارة، ومن الأمثلة الواردة في الباب إيراد العلامة كنون لكلام ابن حزم لإثبات وقوع التحريف في الكتاب المقدس، ردا على بعض المسـلمين ممن توهموا عكس ذلك، وهو ما نص عليه بقوله: "وبعد أن انتهينا من كلام المؤلف نورد هذه النبذة من كلام ابن حزم في الرد على من توهم من المسلمين عدم تحريف الكتابين، ونجعلها ختام هذا البحث"[2].

ب- تحقيق مواقف العلماء في المسائل المدروسة:

بإيراده لحسن تحقيقهم في بعض القضايا ذات الصلة بالأديان، والحسم فيها، وبيان مواقفهم منها، ومن ذلك حكايته عن مسـألة التحريف اللفظي في الكتب السـماوية السـابقة بين ابن تيمية (728 هج) والحافظ ابن حجر (ت 852 هج)، في معرض رده لما نسبه صاحب كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية" إلى ابن تيمية من القول باشـــتمال هذه الكتب على التحريف المعنوي دون اللفظي مما أورده بالقول: "وأما ابن تيمية فمما انفصـــل عليه في الجواب الصـــحيح على من بدل دين المســـيح هو التبديل، وفي الفتاوى تردد في ذلك، ولكن الحافظ ابن حجر ردَّ تردده بما لا يمنعنا من إيراده هنا إلا خوف التطويل لا سـيما وما أوردناه من الأدلة سـابقا ولا حقا هو مما لا يبقى معه مجال للشك في هذه القضية ولذا لا يلتفت لأي كان ممن ينفي التحريف اللفظي"[3].

ج- الإحالة على كتب الأديان:

في بعض المناسبات يكون الغرض من الانفتاح على علم الأديان عند الأستاذ كنون استدعاء أسماء بعض كتبه والإحالة على ما تحتويه من مزيد تفصيل حول الموضوع محل الدراسة والنقد، ومن ذلك إحالته على بعض المصادر التي أوردت بتفصـيل الحديث عن بشـارة الأناجيل بالنبي ﷺ، وذلك في معرض رده على الشـبهة التي أثارها القس بخصوص هذا الأمر، وهو ما يعرب عنه قول العلامة كنون: "والإنجيل فُقِدَ كما علمنا ثم وجد على علاته قبل بعثته

---

(1) المصدر السابق، ص 54.

(2) المصدر السابق، ص 59.

(3) المصدر السابق، ص 55.

ﷺ، وهو مع تخليطه كالتوراة لا يخلوا من بشـارة به عليه السـلام. وإذا أراد القارئ الوقوف على ذلك فليرجع إلى كتاب إظهار الحق، وإلى كتاب الفاصـل بين الحق والباطل، وكتاب تحفة الأريب في الرد على أهل الصـليب، وغيرها"[1].

الفرع الخامس: الكتاب المقدس والمصادر الأجنبية

انفتح العلامة كنون على بعض الكتابات الأجنبية، كما انفتح على الكتاب المقدس بشـكل مباشـر، وهو ما تعرب عنه ملاحظته الآتية بخصوص تضارب طبعاته، يقول في هذا الشـأن: "ولا أدل على ذلك اختلاف طبعات الكتاب المقدس الواحدة عن الأخرى في الكثير من العبارات والكلمات، فمثلا النسخة التي أستعملها أنا وهي من أحدث الطبعات، تخالف على هذا المنوال النسـخ التي استعملها أصـحاب المؤلفات قبلي من إظهار الحق، وكتاب الفاصل، وأدلة كتاب اليقين وغيرها"[2].

والهدف من هذا الانفتاح:

أ- تتبع واستقراء القضايا:

بغية تحقيق القول فيها، وهو ما قد يستفاد مثلا من حديث الأستاذ كنون عن اشتمال الكتاب المقدس على ما يفيد نسـخه، مما أورده بقوله: "أما أنه لا توجد آية ولا إشـارة في الكتاب المقدس تفيد نسـخه فهذا باطل وقد نقلنا عن الكتاب المقدس أقوالا كثيرة بعضها ناسخ لبعض وما تركناه أكثر"[3].

ب- نقد القضايا ورد الشبهات:

اشتمل هذا النقد على قضايا بعينها –والتي سنسلط الضوء على بعض مضامينها في المحور الموالي– كالنسخ والتحريف[4]، وغيرهما من القضـايا الأخرى، وهي تؤول في جملتها إلى رد القول بربانية الكتاب المقدس، ومسـاواته بالقرآن الكريم اعتقادا وتشريعا.

الفرع السادس: المصادر اللغوية

التوسل بمصادر اللغة له اعتباره في تقريب الألفاظ و المعاني إلى ذهن المتلقي عند الأستاذ كنون، لذا استعان بالبعض منها، ككتاب الصـحاح للجوهري (ت 398 هج)، وجاء ذلك في معرض بيانه لهيمنة القرآن الكريم على غيره من الكتب السـابقة، وهو ما أورده بقوله: "وهذا لأن معنى المهيمن في اللغة الشـاهد والرقيب على الشـيء،

---

(1) المصدر السابق، ص 38

(2) المصدر السابق، ص 51-52.

(3) المصدر السابق، ص 24.

(4) عن استشهاد العلامة كنون ببعض الدارسين الغربيين في نقد نسخ العهد الجديد، والعهد القديم، ينظر: المصدر السابق، ص 31 ومابعدها.

حتى لو قلنا إن فعله أأمن بهمزتين كما يقول الجوهري قلبت الثانية ياء لكراهة اجتماع الهمزتين ثم الأولى هاء في هرقت وهياك، فإن المعنى أنه أمين على الكتب التي قبله يصحح خطأها ويرد غلطها"[1].

يظهر إذن مما سبق حسن اصطفاء العلامة كنون لمصادره وتنوعها، مما يعرب عن تعدد مشاربه الثقافية والعلمية، وإلمامه بمناسبة هذه المصادر لطبيعة الردود الدفاعية ذات الصلة بقضايا القرآن الكريم. وذلك من تجليات الأصالة المنهجية في شخصية الرجل، وهو ما سيزداد وضوحا من خلال العنصر الموالي.

المطلب الثالث: معالم منهجية أخرى

من المعالم المنهجية الأخرى لمصنَّف "فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين" المتوسَّل بها للدفاع عن الكتاب العزيز نذكر:

الفرع الأول: تفادي التكرار والاجترار

من المميزات المنهجية للأستاذ عبد الله كنون تفاديه تكرار واجترار قضايا بعينها سبق له التنصيص عليها في مواطن أخرى من كتابه، وهو ما يظهر من كلامه الآتي الذي أشار فيه إلى منهج القس حين إثارته للشبهة القائلة باشتمال الكتاب المقدس على التحريف المعنوي دون اللفظي مقررا في الآن نفسه منهجه الذي اختاره في ردّه على هذه الشبهة بقوله: "ثم إنه أتبع هذا الفصل بفصل آخر مضمونه أن أقدم مفسري الإسلام وأشهرهم وأدقهم قد أنكروا غاية الإنكار التحريف اللفظي في الكتاب المقدس. ولما كان هذا الفصل من تمام ما قبله لم نفصله نحن ونجعله فصلا رابعا كما فعل هو، لا سيما وكلامه فيه لا يتجاوز بضعة عشر سطرا، وقد استهله بالثناء على الرازي، ونقل عنه الجملة السابقة التي يذكر فيها رأي المتكلمين في التحريف، وقد تقدم الجواب عنها، فلا حاجة إلى إعادته"[2].

الفرع الثاني: نسبة القول إلى قائله

لم يكتف العلامة عبد الله كنون برد شبه القس بل إنه في بعض المواضع يرد بعض الشبه وينص على نسبة القول إلى قائله، ويبدو ذلك حين نسبته إلى الإمام البخاري القول بالتحريف المعنوي للكتب السماوية السابقة دون التحريف اللفظي خلافا لمن نسب ذلك إلى الصحابي ابن عباس رضي الله عنه، وهو ما عناه بقوله: "وما

(1) المصدر السابق، ص 14.

(2) المصدر السابق، ص 54.

درجنا عليه من أن هذا هو قول البخاري رحمه الله هو الصواب، وبعضهم جعله من قول ابن عباس لما أن البخاري أتى به أثناء كلام له في تفسير بعض كلمات من الكتاب العزيز"[1].

الفرع الثالث: التنبيه على أخطاء علمية

قد ينبه الأستاذ كنون على ما قد يقع فيه بعض العلماء ممن أشاروا إلى مسألة بعينها لها ارتباط بالقضية المدروسة من أخطاء وأهام، مما يُحتاج معه إلى مزيد تنبيه وتحقيق، ويظهر ذلك من تنبيهه إلى ما ذهب إليه ابن خلدون (ت 808 هج) بشأن الموضوع السابق، بقوله: "وممن اغتر بصنيع البخاري هذا وظن ذلك الكلام من قول ابن عباس: العلامة ولي الدين ابن خلدون إذ نقله بالمعنى ونسبه إليه قائلا: كما في صحيح البخاري، وذلك في تاريخه العبر في الجزء الثاني منه "ص 6" الطبعة الأولى"[2].

من الأمثلة الأخرى ذات الصلة بالموضوع عينه ما أورده الأستاذ كنون كذلك بالقول: "ورأيت بعضهم ممن يدعي علم الحديث اعترض على ابن خلدون ونفى أن يكون شيء من ذلك في البخاري، وهو وهم أقبح من وهم المعترض عليه. والعذر له أن البخاري رحمه الله كثيرا ما يخرج الحديث في غير مظانه، وبذلك لا يهتدي إلى إخراج أحاديثه إلا الممارسون له"[3].

الفرع الرابع: نقد منهج كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية"

لم يكتف العلامة كنون برد الشبهات المدرجة في كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية"، بل انتقد كذلك منهج صاحبه فيه، ولكثرة هذه الانتقادات نكتفي بذكر البعض منها، ونوردها كالآتي:

أ- استثمار الدليل في غير محله:

في مناسبات مختلفة يكشف الأستاذ كنون عن سوء استثمار القس للدليل المحتَجّ به، ومنه الدليل القرآني، بإيراده له في غير محله، وعدم مراعاة مناسبة الاستدلال به لسياق الآيات أو لسبب نزولها، كاستدلاله على شبهة عدم نسخ القرآن للكتب السماوية السابقة عليه، مستشهدا بالآية ستة ومائة من سورة البقرة، والآية واحد ومائة من سورة النحل، وهو ما ألمح إليه العلامة كنون بالقول: "أما استدلال المؤلِّف بالآيتين الكريمتين فهو في غير محله لأن الآية الأولى لها سبب خاص نزلت فيه وهي ردّ على كفار قريش، وأما الثانية فكما قيل أن المراد بالآية فيها الجملة من القرآن قيل إن المراد بها المعجزة الدالة على صدق النبي وسياقها ونظمها مع الآيات السابقة واللاحقة

(1) المصدر السابق، ص 55.

(2) المصدر السابق، ص 56.

(3) المصدر السابق، والصفحة السابقة.

يؤيد ذلك، وقد قيل فيها أيضا أنها الكتب القديمة من صحف وتوراة وإنجيل والسياق يحتمل ذلك جدا فعلى هذا تكون هي وحدها ردّا صريحا على المؤلف"[1].

ب- الإسهاب والتكرار:

من مظاهره إيراد القس لمضامين بعينها دون ثمرة ترجى منها، وهو الاستنتاج الذي استفاده العلامة كنون بعد استقرائه مثلا لمضمون الفصل الرابع من كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية"[2]، ونص عليه بالقول: "هذه هي الخلاصة التي خرج بها المؤلف من أبحاثه واستشهاداته في هذا الفصل الذي هو أطول فصول القسم الأول من كتابه فهل نرى فيها من جديد إلا تكرار القول بأن القرآن يتوعد المكذبين بآيات الله والكافرين بما أنزل على أنبيائه" [3].

ج- تحريف الحقائق:

في أحيان أخرى يعمد صاحب كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية" إلى الإسهاب والتكرار لكن هذه المرة بغرض تبديل الحقائق، وتسمية الأشياء بغير مسمياتها، كاعتباره الكتب السماوية السابقة هي الكتاب المقدس، وهو ما نبّه إليه الأستاذ كنون بالقول: "ثم إنه ما يزال يكرر أن الصحف الأولى هي الكتاب المقدس وتلك هي عادته كلما ذكرت الكتب المنزلة أو التوراة أو الإنجيل أعقبها مفسرا بقوله أي الكتاب المقدس، لو كانت هذه هي ذلك الكتاب لكانت معلومة لكل أحد، لا يحتاج هو إلى تفسيرها به. أفلا يشعر أنه بالغ في التأكيد بتفسير الكتب الإلهية بالكتاب المقدس حتى تنبه الغافلون إلى ما يرمي إليه بذلك إذ قيل تفسير الواضحات من الفاضحات"[4].

يبدو من خلال ما سبق أن صاحب مصنف "فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين" استند إلى منهج محكم المعالم بغية الدفاع عن القرآن الكريم، وهو ما سيظهر جليا بعد الانفتاح على بعض مضامين الردود على الشبه المثارة حول هذا المصدر الرباني التي ضمَّها هذا السِفر، وذلك ما سنروم بيانه في المحور الموالي.

المبحث الثاني: ردود العلامة كنون على الشبه المثارة حول القرآن الكريم من خلال الكتاب المدروس

(1) المصدر السابق، ص 26.

(2) لتفاصيل أوفى حول مضامين هذا الفصل ينظر: الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية، ص 8 وما بعدها.

(3) فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين، ص 21.

(4) المصدر السابق، والصفحة السابقة.

تُظهِر المضامين الكبرى لكتاب "فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين" جهود العلامة كنون في رد الشبهات التي أوردها القس صاحب كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية" بخصوص القرآن الكريم، وهو ما ستجليه العناصر الموالية:

المطلب الأول: شبهة القرآن غير ناسخ للكتب السماوية السابقة عليه

يأتي حكم النسخ ضمن باقي أحكام الشريعة الإسلامية "ليؤكد على كفاية القرآن الكريم والإسلام للبشرية، فالقرآن الكريم باحتوائه وإحاطته بكل شيء نسخ كل الكتب السابقة عليه حيث اشتمل على أصولها وعلى الصالح فيها، وقدمها في شكلها الصحيح والسليم. والإسلام أيضا نسخ الديانات السابقة باحتوائه وإحاطته لكل ما يلزم الإنسان من الناحية الدينية وعلى الوجه الأكمل والأصح والأسلم، ورغم هذا الاعتقاد في النسخ فإن الإسلام لم يتدخل لإجبار البشر على التخلي عن كتبهم وعقائدهم إنما قدم إليهم المعرفة الإسلامية بكتبهم وعقائدهم، ووضح لهم نقد الإسلام لها، وموقفه منها، وتركهم لعقولهم يختارون بين الصحيح والخاطئ، وبين الكامل والناقص دون قهر أو تعسف"[1]، وبهذا فإن "النسخ ليس قاصرا على الشريعة الإسلامية، وإنما وقع أيضا في الشرائع السابقة على شريعة الإسلام بكلا نوعيه: أي في شريعة لاحقة لشريعة سابقة، وفي الشريعة الواحدة نفسها"[2]. بيد أن صاحب كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية" سعى إلى إنكار حقيقة نسخ القرآن الكريم للكتب السماوية محتجا في ذلك بأنه "لا يوجد قول في جميع الكتب المقدسة يفيد نسخ التوراة من نزول الزبور، ولا الزبور بنزول الإنجيل، ولا إبطال الإنجيل بأي كتاب كان"[3].

ووعيا منه بخطورة هذه الشبهة القائلة بعدم نسخ القرآن الكريم للكتب السابقة لما تنطوي عليه من سعي مبطّن يروم إلغاء أحكام القرآن الكريم، وما يندرج تحت هذه الأحكام من عقيدة وتشريع وعمل، سعى الأستاذ عبد الله كنون في مرحلة من مراحل رده عليها إلى إثبات أمرين اثنين:

الأول: التأكيد على نسخ القرآن الكريم للكتب السابقة: إذ إن "كل ما في القرآن ينادي بنسخها، ويصرّح بإبطالها"[4]، وهذا النسخ والإبطال القرآني شمل العقيدة: لاشتمال هذه الكتب على ما يخالف العقيدة الصحيحة ويدل على التحريف من تثليث وتشبيه واحتقار الأنبياء والانتقاص منهم[5]. وشمل كذلك الأحكام التشريعية

(1) تاريخ الأديان دراسة وصفية مقارنة، محمد خليفة حسن، دار الثقافة العربية، طبعة 2002م، ص 259.

(2) نظرية النسخ في الشرائع السماوية، شعبان محمد إسماعيل، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1408 هـ 1988م، ص 43.

(3) الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية، ص 13.

(4) فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين، ص 25.

(5) المصدر السابق، والصفحة السابقة.

الموجودة في "الكتب الأصـــلية المنزلة على الأنبياء التي لم يطرأ عليها تحريف ولم يدخلها تغيير، فإن كثيرا من آيات القرآن تدل على نسخ كثير من أحكامها"[1].

الثاني: نفي خصيصة تفرّدٍ القرآن بنسخ الكتب السماوية السابقة عليه: إذ: "النسخ ليس خاصا بالقرآن بل هو موجود في التوراة والإنجيل أيضـا"[2]. لذا عمد العلامة كنون في مرحلة أخرى من هذا العنصـر إلى اسـتقراء شواهد من الكتاب المقدس تدل على نسخ الكتب اللاحقة لأحكام تلك السابقة عليها[3].

هذا الاسـتقراء توخّى تقرير حقيقة مفادها أن القرآن الكريم ناسـخ للكتب السـماوية السـابقة عليه، وأن هذا النســـخ شمل مطلق التلاوة وبعض الأحكام، وهو ما أورده العلامة كنون بقوله: "ثم معنى الإيمان بهذه الكتب التصـديق بأنها من عند الله، مبيَّن فيها أمره ونهيه، ووعده ووعيده، إلا أنها نسـخت بالقرآن، فأما تلاوتها فنسـخت كلها، وأما أحكامها فالبعض منها منسوخ، والبعض الآخر باق مستمر لإثبات القرآن له، وتصديقه عليه"[4].

المطلب الثاني: شبهة القرآن مصدق للكتب السابقة وحافظ لا مبطل لها

ورد في القرآن الكريم ما يدل على أنه مصـدق للكتب الســماوية الســابقة ومهيمن عليها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ﴾ [المائدة، آية 50]، إذ "أشــارت الآية إلى حالتي القرآن بالنسـبة لما قبله من الكتب، فهو مؤيد لبعض ما في الشــرائع مقرر له من كل حكم كانت مصلحته كلية لم تختلف مصلحته باختلاف الأمم والأزمان، وهو بهذا الوصف مصدق، أي محقق ومقرر، وهو أيضـا مبطل لبعض ما في الشـرائع السـالفة وناسـخ لأحكام كثيرة من كل ما كانت مصـالحه جزئية مؤقتة مراع فيها أحوال أقوام خاصة"[5].

---

(1) المصدر السابق، والصفحة السابقة.

(2) المصدر السابق، ص 5.

(3) لمزيد تفصيل بخصوص الشواهد التي استفادها الأستاذ كنون من الكتاب المقدس بخصوص نسخ الكتب السابقة لبعضها البعض ينظر: المصدر السابق، ص 5-6-7.

(4) المصدر السابق، ص 4-5.

(5) تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1984م،ج 6 ص 221.

إلا أن القس خالف هذا المعنى وعمد إلى إيراد جملة من الآيات[1] منها قوله تعالى:﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأنعام، آية 93] ليستدل بها على فهم مخالف لما أوردناه يفهم منه أن القرآن الكريم حافظ ومثبت ومصدق لكل ما ورد في تلك الكتب على إطلاقه[2].

في معرض رده على الشبهة المذكورة لم يفت العلامة كنون أن يصحح ما ادعاه القس صاحب كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية" حول حقيقة تصديق القرآن الكريم للكتب السابقة، وهو ما أعرب عنه بالقول: "وإذا كان المؤلِّف يفهم من هذه الآيات أن القرآن يصدّق كل ما في التوراة والإنجيل فهو واهم لأن كثيرا من الأحكام والأخبار التي اشتمل عليها القرآن تتعارض وما في الكتابين المذكورين فكيف يكون مصدقا لهما وهو يخالفهما، نعم إن الآيات تثبت التوراة والإنجيل ونزولهما من عند الله، وأن القرآن مصدق لهما لا منكر، ومهيمن عليهما فيما طرأ عليهما من التبديل والتغيير لا يجوز أن يؤخذ بشيء منهما إلا إذا أحكمه وأمضاه"[3].

ليخلص الأستاذ كنون بعد هذا البيان إلى تقويض أركان هذا الادعاء القاضي في جوهره بمساواة الكتاب المقدس بالقرآن الكريم ليس إلاّ، وهو ما يظهر من قوله: "وبهذا مع ما تقدم في المقدمة تعلم أن قول المؤلف: إن القرآن أنزل ليس لنقض الكتب الأولى ولا لإبطالها، ليس بصحيح، بل ما أنزل القرآن إلا لذلك، حيث إن تلك الكتب قد اعتراها من التبديل والتغيير ما جعلها فتنة لأصحابها، فجاء القرآن مقوما لها ورادّا ما دخل عليها من التحريف"[4].

يبدو إذن أن رد العلامة كنون على هذه الشبهة رام بيان حقيقة تصديق القرآن للكتب المنزلة وفق معناه الصحيح، لإبطال كل ما يفيد القول بمساواة الكتاب المقدس للقرآن الكريم، وهي الشبهة التي يتستر من ورائها صاحب كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية" في مواطن كثيرة من مصنَّفه المذكور.

المطلب الثالث: شبهة طلب القرآن من اليهود والنصارى إقامة التوراة والإنجيل مع القرآن

من الشبهات الأخرى المثارة ما ذهب إليه القس صاحب كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية" من القول بأن "القرآن قد حكم على اليهود والمسيحيين بوجوب إقامة التوراة والإنجيل، وواجب عليهم أيضا قبول

(1) ينظر الآيات الكريمات التي استدل بها القس في هذا الشأن في: الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية، ص 7.
(2) الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية، ص 7.
(3) فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين، عبد الله كنون، ص 13-14.
(4) المصدر السابق، ص 14.

القرآن المصــــدق لكتبهم المقدســـــة"[1]، محتجا في ذلك بقوله تعالى:﴿وَلَوَ اَنَّ أَهْلَ اَلْكِتَٰبِ ءَامَنُواْ وَاتَّقَوْاْ لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَٰهُمْ جَنَّٰتِ اِلنَّعِيمِ ۝٦٧ وَلَوَ اَنَّهُمْ أَقَامُواْ اُ۬لتَّوْرَىٰةَ وَالِانجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُواْ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْۖ﴾ [المائدة، الآيتان 67-68]، وقوله سبحانه:﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ اَلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَےْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُواْ اُ۬لتَّوْرَىٰةَ وَالِانجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْۖ﴾ [المائدة، آية 70].

بيد أن منطوق الآيات السـالفة يقضـي بعكس ما قال به القس إذ إن معنى إقامة أهل الكتاب لكتبهم ومنها "التوراة والإنجيل وما أنزل إلى محمد ﷺ: تصـديقهم بما فيها، والعمل بما هي متفقة فيه، وبكل واحد منها في الحين الذي فرض العمل به"[2]. وإن "مما فيها الأمر باتباع محمد ﷺ والإيمان بمبعثه، والاقتداء بشريعته"[3].

بناء على هذا فالتحريف الذي ألمّ بالكتب المنزلة مانع من حصـول ما ادعاه القس صـاحب كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسـيحية"، وهو ما يظهر من رد العلامة كنون على هذه الشـبهة بالقول: "وهذه حجة عليه لا له كما توهمها فهو ومن يدين بدينه مطالبون بإقامة التوراة والإنجيل مع القرآن، ومعلوم أنه لا يمكنهم إقامتها لأنهما مناقضـان على خط مسـتقيم لكثير من عقائد القرآن وأحكامه، بل وأخباره"[4]. ولم يكتف العلامة كنون بهذا الرّد بل أورد اعتبارات أخرى، عضّـد بها جوابه السـابق، تقضـي بدورها باسـتحالة إقامة التوراة والإنجيل مع القرآن ومن ذلك ما نص عليه بقوله: "حتى إن ما بينهما (أي التوراة والإنجيل) وبين القرآن من الخلاف قد خرج عن حد النســخ، فلا يصــح أن يعبر عنه بذلك، لأن النســخ لا يتعلق بالعقائد والأخبار، بل بالأحكام العملية التي تقبل الوجود والعدم بحسـب الأحوال والظروف ولم تقترن بما يفيد تأبيدها، لأنه عبارة عن رفع حكم شـرعي انتهت مدته وتلك لا ترتفع ولذلك كانت أصــول الأديان متفقة ومبانيها متحدة، قال تعالى:﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ اَلدِّينِ مَا

---

(1) الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية، ص 8.

(2) تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق بشار عواد معروف، و عصام فارس الحرستاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1415 هـ 1994م، مج 3 ص 135.

(3) تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1420 هـ 199م، ج 3 ص 155.

(4) فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين، ص 15.

وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحاً﴾ [الشورى، آية 11] إلا ما شذ فيه المسيحيون من اعتقاد التوحيد وهو مع ذلك من تسويل الشيطان وليس من الإنجيل في شيء"[1].

ليخرج الأستاذ كنون بخلاصة في هذا الباب، أعربت عنها عبارته الآتية: "فكيف إذن يمكنهم إقامة التوراة والإنجيل مع القرآن اللهم إلا إذا آمنوا بنسخ القرآن لهما، والمنسوخ حينئذ هي النسخ الأصلية، وأما التي بأيديهم فهي محرمة مدخولة"[2].

المطلب الرابع: شبهة وجوب قبول المسلمين بالتوراة والإنجيل

إذا كان كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية" قد استهدفت جل مضامينه العوام دون نخبهم العالمة، فإنه لا غرابة أن نجد طبيعة بعض الشبه الواردة فيه يغلب عليها الإنذار والوعيد، وإثارة العواطف، إشاعة لمنهج التضليل لا غير، ومن هذه الشبه التي نحجت هذا الأسلوب في علاقتها بالقرآن الكريم ما أورده الأستاذ عبد الله كنون بقوله: "ولعل مؤلف الأقاويل القرآنية إنما كان يمهّد في الفصل الثالث إلى القول بأن القرآن لا يوجب على أهل الكتاب فقط أن يقبلوا التوراة والإنجيل بل يحكم على أهل الإسلام بقبولهما والذي هو مضمون الفصل الرابع"[3]، وذلك ما صرح به القس بالقول: "فإذا لا يصح لأحد من المسلمين أن ينبذ الصحف الأولى، كما لا يصح له نبذ القرآن، وإلا فيحسب كافرا ويكون له عذاب عظيم"[4].

في معرض رده على هذه الشبهة اعتبر الأستاذ كنون أن "كلام القس لا غبار عليه إلا أنه يوهم أن المسلمين لا يؤمنون بتلك الكتب، وأنهم ينبذونها بعكس القرآن فإنهم يعتقدونه ويتمسكون به أشد التمسك، والواقع أنهم يؤمنون بجميع الكتب السماوية إيمانهم بالقرآن ويقولون كل من عند الله، والتوراة والزبور والإنجيل هي من مشمول الكتب الإلهية التي يؤمن بها المسلمون أشد الإيمان كما أمرهم بذلك القرآن"[5].

واللافت للنظر أن بيان العلامة كنون لعقيدة المسلمين بخصوص الكتب المنزلة يتجدد في مواضع أخرى من كتابه "فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين"، ومن ذلك ما دل عليه كلامه الآتي كذلك: "الإيمان بالكتب التي أنزلها الله على أنبيائه عموما، وما علم اسمه منها كالتوراة والإنجيل خصوصا هو من الواجبات الدينية

---

(1) المصدر السابق، والصفحة السابقة.
(2) المصدر السابق، والصفحة السابقة.
(3) المصدر السابق، ص 16-17.
(4) الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية، ص 9.
(5) فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين، ص 18.

في الشريعة المحمدية، ومما لا يكمل الاعتقاد بدونه... وهذا القدر مما اتفقت عليه الأمة سلفها وخلفها، فلا يخالف فيه أحد من المتقدمين والمتأخرين"[1].

كما لم يفت الأستاذ كنون في معرض رده على هذه الشبهة أن ينبه على أمر هام يتعلق بدوره بعقيدة المسلمين في الكتب المنزلة معتبرا أنهم "يفرقون بين التوراة والإنجيل اللذين يحملان في طيهما إلحادا وكفرا وبين التوراة والإنجيل الحقيقيين اللذين أتى القرآن مصدقا لهما ومهيمنا عليهما، فلا يمكن أن يؤمنوا بالأولين لمعارضتهما القرآن، وهم لا يكفرون بالأخيرين وإلا كفروا بالقرآن لأن الجميع كلام الله"[2].

هذا وإن تجدد إعلان عقيدة المسلمين بخصوص الكتب السماوية المنزلة، وكذا التنصيص على التفرقة بين التوراة والإنجيل المنزلين من عند الله وبين الكتابين اللذين طالهما التحريف والتبديل عند العلامة كنون أمر مقصود يرمي إلى رد الشبهة القاضية بمساواة الكتاب المقدس بالقرآن الكريم –وفق ما أشرنا إليه في مناسبة سابقة– والتي لم يتوان صاحب كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية" في الإعلان عنها في كل مرة.

ثم إن مضمون ما جلاّه الأستاذ عبد الله كنون في هذا الباب يتوافق في عمومه وما عليه العقيدة القرآنية التي تقضي بالإيمان بجميع الكتب السماوية المنزلة على الأنبياء عليهم السلام، والمعتبرة ضمن باقي أصول الإيمان الأخرى الواردة في قول الله تعالى:﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة، آية 284].

المطلب الخامس: شبهة القول بضياع الإنجيل الأصلي تكذيب للقرآن

من المعلوم في تاريخ الفكر الديني المسيحي أن المجامع الكنسية أقرت بعض الأناجيل وألغت البعض الآخر منها[3]، لجملة اعتبارات منها تضارب مضامينها من جهة، وفقد النسخة الأصلية من جهة أخرى. وكتابتها بعد من وفاة المسيح عليه السلام بزمن ليس باليسير[4].

(1) المصدر السابق، ص 4.

(2) المصدر السابق، ص 18.

(3) مقارنة الأديان: المسيحية، أحمد شلبي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة العاشرة، 1998 م، ص 198.

(4) الفصل في الملل و الأهواء والنحل، علي ابن حزم، تحقيق محمد إبراهيم نصر، وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل بيروت، الطبعة الثانية 1416هـ 1996م، ج 2 ص 139، وتاريخ الكتاب المقدس، كارين أرمسترونج، ترجمة محمد صفار، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى 1431هـ 2010م، ص 52 وما بعدها، والتوراة والإنجيل والقرآن والعلم، موريس بوكاي، ترجمة حسن خالد، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة 1411هـ 1990م، ص 99

وقد خالف مؤلف كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية" هذه الحقيقة بإيراده لشبهة مخالفة لما ذكرنا مدعيا أن القول بضياع الإنجيل الحقيقي تكذيب للقرآن، وهو ما أورده بقوله: "هذا الاعتراض الكاذب لا يدعي به أحد، إلا عن جهل، وقد أو قعنا في استغراب زائد لأنه لا يقتصر على مخالفة الواقع بخصوص الإنجيل بل يناقض ما أتى به القرآن والأحاديث وعلماء الإسلام"[(1)]. ومما أورده كذلك في هذا الباب ما نص عليه بقوله: "ومما تقدم ثبت أن الإنجيل الصحيح لم يفقد في عصر محمد ولا بعده في زمان المفسرين العظام، وأنه الإنجيل ذاته الذي تداوله المسيحيون من عند نزوله إلى يومنا هذا، ووصفه القرآن مبجلا إياه وموقرا بأنه من إحدى آيات الله، فبناء على ذلك كله نقول: إن أفراد المسلمين الذين يتجاسرون في هذه الأيام على الادعاء بفقدان الإنجيل الصحيح يدعون بغير الواقع، ويناقضون تعاليم القرآن على خط مستقيم"[(2)].

قبل بيان جواب الأستاذ كنون بخصوص هذه الشبهة يجدر بنا القول إن من المعالم النقدية لعلماء المسلمين بخصوص الكتاب المقدس تنصيصهم على انقطاع سنده، ومن الإشارات الواردة في هذا الباب ما أورده رحمت الله الهندي (ت 1306 هج) بقوله: "اعلم أرشدك الله تعالى أنه لا بد لكون الكتاب سماويا واجب التسليم أن يثبت أولا بدليل تام أن هذا الكتاب كتب بواسطة النبي الفلاني، ووصل إلينا بالسند المتصل، والاستناد إلى شخص ذي إلهام بمجرد الظن والوهم لا يكفي في إثبات أنه من تصنيف ذلك الشخص، وكذلك مجرّد ادعاء فرقة أو فرق لا يكفي فيه"[(3)].

لذا سلك العلامة عبد الله كنون في رده على الشبهة السالفة بدوره مسلكا قريبا من هذا المعنى، يروم مضمونه التأكيد على فقد النسخة الأصلية للإنجيل مع ذكر بعض أسباب ذلك، وهو ما عناه بقوله: "ولإفادة حضرة القس نقول له: إن فقدان ذلك السفر الثمين كان في الوقت الذي كتبت فيه هذه الأناجيل المختلفة، لأنه لو كان محفوظا في الصدور أو مجموعا في كتاب لوقع النقل عنه، وانتفى الاختلاف بين نسخه، وحيث الأمر بالعكس فلا جرم أنه كان مفقودا من ذلك الوقت"[(4)].

وما بعدها، والأسفار المقدسة في الأديان السابقة للإسلام، عبد الواحد وافي، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، الطبعة الأولى 1384 هـ 1964م، ص 63 وما بعدها.

(1) الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية، ص 17-18.

(2) المصدر السابق، ص 22.

(3) إظهار الحق، رحمت الله الهندي، تحقيق وتعليق محمد أحمد محمد عبد القادر خليل ملكاوي، طبع ونشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، طبعة 1410 هـ 1989م، ج 1 ص 109.

(4) فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين، ص 33.

كما أن احتفاء القرآن الكريم بالإنجيل لم يكن المقصـــود منه عند العلامة كنون الإنجيل المتداول اليوم بين المسيحيين إذ إن هذا الأخير مناقض لأصول العقيدة وباقي الأحكام التي بعث الأنبياء عليهم السلام من أجلها، وهو ما نص عليه بقوله: "ونقول أما كون الإنجيل لم يفقد في عصر النبي ولا في عصر المفسرين فمسلَّم وأما كونه هو الإنجيل الذي تداوله المسيحيون من عند نزوله إلى اليوم، ووصفه القرآن بأنه إحدى آيات الله فمردود لما علمت من أن الإنجيل الحقيقي واحد، والموجود الآن أناجيل متعددة مختلفة، فضلا عما يشمل عليه هذا الموجود من قضايا وأحكام مناقضة للأصول الدينية، والعقائد التوحيدية التي تظافر عليها الأنبياء والكتب السماوية قاطبة"[1].

كما لم يسلِّم العلامة كنون في معرض دفاعه عن القرآن الكريم لصاحب كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية" قوله إن فقدان الإنجيل يخالف الواقع ويناقض القرآن، وذلك لاعتبارات ضمّنها في كلامه الآتي: "أما كون القول بفقدان الإنجيل يخالف الواقع، ويناقض القرآن، فقد ظهر أنه لا مخالفة فيه لذلك ولا مناقضة أصلا، بل ربما كان أقرب إلى الواقع، وأكثر مطابقة لآيات القرآن من عكسه. وإنما نقول هذا لأنه لم ينص القرآن صراحة على فقد واحد من الكتابين، كما نص على تحريفهما وتبديلهما، ولكن عدم نصه على ذلك لا يكون دليلا على بطلان القول بفقدانهما على ما قررناه فاعرفه"[2].

يظهر إذن أن صاحب كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية" ينافح عن أصالة الكتاب المقدس بما فيه الإنجيل، موردا في سبيل ذلك ما استطاع إليه سبيلا من الشبه والأباطيل التي حاول إلصاقها بالقرآن الكريم والتي لم تخف على الأستاذ كنون الذي انبرى لردّها وبيان معالم تهافتها، وهو ما سيظهر كذلك من خلال الشبهة الموالية.

المطلب السادس: شبهة القول بأن القرآن لا يقول بالتحريف اللفظي للتوراة والإنجيل

اهتمت الدراسات النقدية الموجّهَة للكتاب المقدس إلى كشف جملة من المشكلات التي ترفع العصمة والقداسة عنه[3]، ومن معالم ذلك كذلك ما لحق هذا الأخير من التحريف اللفظي والمعنوي الذي انبرى الدارسون وبخاصة المسلمون منهم إلى بيانه[4].

---

(1) المصدر السابق، ص 40.

(2) المصدر السابق، ص 40-41.

(3) ينظر في المشكلات التي أبرزتها الدراسات النقدية بخصوص الكتاب المقدس في: تاريخ وعقائد الكتاب المقدس بين إشكالية التقنين والتقديس، دراسة في التاريخ النقدي للكتاب المقدس في الغرب المسيحي، يوسف الكلام، دار صفحات للدراسات والنشر، سورية دمشق، الطبعة الأولى 2009م، ص 237 وما بعدها.

(4) ينظر في بيان بعض مضامين التحريف اللفظي والمعنوي في الكتاب المقدس وفق ما بيّنها بعض علماء المسلمين في: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق وتعليق علي بن حسن بن ناصر، وعبد العزيز بن إبراهيم العسكر، وحمدان بن محمد الحمدان، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1419 هـ1999م، ج 2 ص 413 وما بعدها، وهداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، ابن قيم الجوزية،

ورغم ذلك فإن صاحب كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية" أنكر وقوع التحريف اللفظي في التوراة والإنجيل وهو ما نص عليه بالقول: "أما قول القرآن عن تحريف الكتب المقدسة فقد خرجه بعض المعترضين على الإنجيل أن كلمة "تحريف" تفيد تغيير ألفاظه إما بالزيادة أو النقصان فهذه الدعوى ساقطة أيضا"[(1)] معتبرا أن "هذا الاعتراض يعيب القرآن عيبا شنيعا"[(2)]، وقد استدعى في سبيل إثبات شبهته جملة من الآيات القرآنية وبعض أقوال المفسرين[(3)].

وقد رد العلامة كنون هذه الشبهة بإثبات الآتي:

الفرع الأول: اشتمال التوراة والإنجيل على التحريف المعنوي

يذكر الأستاذ كنون أنه لم يول هذا النوع من التحريف كبير عناية، لإقرار القس صاحب كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية" بوقوعه، وهو ما نص عليه بالقول: "كثر في كلامنا الإشارة إلى تحريف التوراة والإنجيل، والآن حق علينا أن نبسط المسألة، ونعطيها ما تستوجبه من التمحيص، لأن المؤلف عقد لها فصلا مستقلا، هو الفصل الثالث من قسم الاعتراضات عنده، وقد أقر فيه بالتحريف المعنوي من اليهود والنصارى معا، أي تأويلهم لمعاني النصوص، وحملها على غير ما يقتضيه ظاهر اللفظ منها، تأييدا لدعاويهم الباطلة... وبإقراره كفانا مؤنة هذا البحث الذي هو أحد شقي الموضوع"[(4)].

الفرع الثاني: اشتمال التوراة والإنجيل على التحريف اللفظي

ردا على الشبهة التي أثارها صاحب كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية" ومفادها أن القرآن الكريم لم يقل بالتحريف اللفظي للكتاب المقدس اعتمد العلامة كنون في ردها على بيان اختلاف مضامين أسفار هذا الكتاب وتضاربها، وعدّ ذلك من علامات التحريف اللفظي الذي ألمّ به، وهو ما صرح به قائلا: "وفضلا عن ذلك فإن التناقضات الكثيرة التي لا يخلو منها سفر من أسفار العهدين هي وحدها دليل كاف على التحريف، فإنّا نقرأ نص أحد الأسفار في مسألة فنفهم منه أمرا، ثم نقرأ نص سفر آخر منها فنفهم خلاف ذلك الأمر، وما أولنا النص ولا حملناه على غير محمله الظاهر من ألفاظه، فعلام يدل ذلك إن لم يدل على التحريف اللفظي"[(5)].

تحقيق عثمان جمعة ضميرية، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، بدون تاريخ ط، ص 240 وما بعدها، وإظهار الحق، رحمت الله الهندي، ج 2 ص 427.

(1) الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية، ص 23.

(2) المصدر السابق، والصفحة السابقة.

(3) المصدر السابق، ص 24 وما بعدها.

(4) فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين، ص 41.

(5) المصدر السابق، ص 42.

من خلال ما سبق نستنتج أن العلامة كنون في كتابه "فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين" انتصر لمبدأ ربانية الكتاب العزيز، كما هو دأب أعلام كثر من علماء المسلمين، وذلك بتقويضه للشبهة القائمة على القول بأن الكتاب المقدس وحي منزل، وما تفرع عنها من شبه أخرى، يرمي مضمونها إلى مساواة هذا الأخير بالكتاب العزيز، وإلزام المسلمين بذلك، في محاولة من المبشرين لهدم ثوابت العقيدة الإسلامية التي تستند في جزء مهم منها على القرآن الكريم.

خاتمة البحث:

سلّط هذا العمل الضوء على نماذج من جهود العلامة كنون في رد الشبهات التي أثارها غير المسلمين فيما له صلة ببعض قضايا القرآن الكريم، من خلال كتابه "فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين" منهجا ومضمونا، وهو ما يوحي بحراسة علماء المسلمين للعقيدة الإسلامية، بذودهم عن حياض الوحي القرآني، باعتباره أصلا مكينا من أصول الدين، وردهم لافتراءات المشككين في ربانية مصدره، وصلاحية أحكامه، الرامية إلى إسعاد البشرية في معاشها ومعادها.

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- استهداف غير المسلمين للكتاب العزيز بإثارتهم لجملة من الشبه بخصوص مضمونه وقضاياه.
- مساواة الكتاب المقدس بالقرآن الكريم من حيث الاتباع والاقتداء، وربانية المصدر، من أبرز الشبه التي رام العلامة كنون ردها، وبيان تهافتها.
- بيان العلامة كنون للمفهوم الصحيح لقضايا القرآن الكريم بما يتوافق وروح العقيدة الإسلامية كالنسخ، وحقيقة تصديقه للكتب السماوية السابقة، وغيرها من القضايا الأخرى.
- الإعلان عن دواعي التأليف والتنصيص على الإشكال المعالج، مع حسن استثمار الدليل، ونقد وتمحيص القضايا، من أبرز المعالم المنهجية في ردود العلامة كنون على الشبه القرآنية.
- استحضار العلامة كنون للدور المنهجي للمصادر في رد شبه غير المسلمين بخصوص قضايا القرآن الكريم.
- تصويب العلامة كنون للهفوات المنهجية لصاحب كتيب "الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية" التي تراوحت بين سوء استثمار الدليل، والتكرار والاجترار في عرض القضايا، وتحوير الحقائق.

ومن التوصيات ذات الصلة بهذا العمل نذكر:

- إدراج جهود علماء المسلمين المهتمة بالدفاع عن قضايا القرآن الكريم ضمن المقررات والمناهج التعليمية تحصينا للشخصية الإسلامية العقدية والإيمانية.

- إنشاء مراكز علمية متخصصة تعنى بخدمة قضايا القرآن الكريم واستشراف آفاقها المستقبلية، ورد الشبهات المثارة بخصوصها.
- استثمار الردود الدفاعية لعلماء المسلمين ذات الصلة بقضايا القرآن الكريم في دراسة الحملات المعادية للإسلام والقرآن، التي تثار بين الفينة والأخرى، لحسن التعامل معها ورد مزاعمها.

مصادر البحث ومراجعه:

القرآن الكريم، رواية ورش عن نافع.

1. الأسفار المقدسة في الأديان السابقة للإسلام، عبد الواحد وافي، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، الطبعة الأولى 1384 هـ 1964م.
2. الإسقاط في مناهج المستشرقين والمبشرين، شوقي أبو خليل، منشورات دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، طبعة 1419 هـ 1998م.
3. أصول علم النفس، عزة أحمد رابح، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة السابعة، 1968م.
4. إظهار الحق، رحمت الله الهندي، تحقيق وتعليق محمد أحمد محمد عبد القادر خليل ملكاوي، طبع ونشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، طبعة 1410 هـ 1989م.
5. الأقاويل القرآنية في الكتب المسيحية، المطبعة الإنكليزية الأمريكانية ببولاق مصر، الطبعة الثالثة، 1911م.
6. تاريخ الأديان دراسة وصفية مقارنة، محمد خليفة حسن، دار الثقافة العربية، طبعة 2002م.
7. تاريخ الكتاب المقدس، كارين أرمسترونج، ترجمة محمد صفار، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى 1431 هـ 2010م.
8. تاريخ وعقائد الكتاب المقدس بين إشكالية التقنين والتقديس، دراسة في التاريخ النقدي للكتاب المقدس في الغرب المسيحي، يوسف الكلام، دار صفحات للدراسات والنشر، سورية دمشق، الطبعة الأولى 2009م.
9. تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1984م.
10. تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق بشار عواد معروف، وعصام فارس الحرستاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1415 هـ 1994م.
11. تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1420 هـ 199م.

12. التوراة والإنجيل والقرآن والعلم، موريس بوكاي، ترجمة حسن خالد، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة 1411 هـ 1990م.

13. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق وتعليق علي بن حسن بن ناصر، وعبد العزيز بن إبراهيم العسكر، وحمدان بن محمد الحمدان، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1419 هـ1999م.

14. الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بلقاسم الحناشي، تقديم عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والمورسكية والتوثيق والمعلومات زغوان، 1989م.

15. الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر(1830-1871) خديجة بقطاش، منشورات دحلب، الجزائر، طبعة 1992م.

16. دفاع عن الشريعة، علال الفاسي، تقديم دريسا تراوري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، طبعة 2011م.

17. عبد الله كنون العالم المصلح، إبراهيم بن أحمد الوافي، منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، سلسلة مشاهير علماء المغرب(9) الرابطة المحمدية للعلماء، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط الطبعة الأولى 1434 هـ 2013م.

18. عبد الله كنون شخصه وفكره، أشغال أيام دراسية حول شخص وفكر عبد الله كنون، تنظيم الجمعية المغربية للتضامن الإسلامي، إعداد وتنسيق عبد الرحيم بن سلامة، مطبوعات الجمعية المغربية للتضامن الإسلامي، مطبعة المناهل، طبعة 2007م.

19. العلامة عبد الله كنون دراسات في فكره وأدبه، جماعة من الباحثين، تنسيق وتقديم محمد المتقن، مطبعة وراقة بلال، حي الأمل النرجس فاس، الطبعة الأولى 2018م.

20. العلامة عبد الله كنون رئيس رابطة علماء المغرب رحمه الله، حياته الشخصية وآثاره العلمية، جمع وترتيب عماد الجراري، منشورات مركز مرآة الزمان للبحث العلمي، دار ابن القيم الرياض، الطبعة الأولى 1441هـ 2020م.

21. فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى، محمد المكي الناصري، منشورات شركة بابل، الطبعة الثانية، بدون تاريخ ط.

22. الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي ابن حزم، تحقيق محمد إبراهيم نصر، وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل بيروت، الطبعة الثانية 1416 هـ 1996م.

23. فضيحة المبشرين في احتجاجهم بالقرآن المبين، عبد الله كنون الحسني، المطبعة المهدية، تطوان المغرب، طبعة 1365 هـ 1946م.

24. القرآن والمبشرون، محمد عزة دروزة، منشورات المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، دمشق سوريا، الطبعة الثالثة 1399هـ 1379م.

25. مدخل إلى تاريخ حركة التنصير، ممدوح حسين، دار عمّار للنشر عمان، الطبعة الأولى 1416 هـ 1995م.

26. مذكرات غير شخصية، عبد الله كنون الحسني، منشورات جمعية مكتبة عبد الله كنون، طبعة 2000م.

27. مصدر القرآن دراسة لشبهات المستشرقين والمبشرين حول الوحي المحمدي، إبراهيم عوض، منشورات دار زهراء الشرق، القاهرة، طبعة 1997م.

28. مفكرون أدباء من خلال آثارهم، أمور الجندي، دار الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، الطبعة الأولى، بدون تاريخ ط.

29. مقارنة الأديان: المسيحية، أحمد شلبي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة العاشرة، 1998م.

30. نظرية النسخ في الشرائع السماوية، شعبان محمد إسماعيل، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1408 هـ 1988م.

31. هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، ابن قيم الجوزية، تحقيق عثمان جمعة ضميرية، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، بدون تاريخ ط.